المحاذير التي وقع بها
من خاض في ما تشابه من نصوص القرآن والسنة

الدكتور صهيب محمود السقار
قسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب -جامعة قاريونس

قال الله تعالى:(هو الذي أنزل عليك الكتب منه آيات محكمت هن أم الكتب وأخر متشابهت فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشبه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألبب)(1)

وهذه الآية الكريمة فيها تحذير رباني من الخوض في ما تشابه من نصوص القرآن الكريم.

وقد التزم المسلمون من عصر الرسالة إلى يومنا هذا بهذا التحذير، ولم يغفله إلا من غفل عن مخاطر هذا الخوض فوقع في كثير من المحاذير، وأحدث خلافا رتب عليه كثيرا من أحكام التبديع والتفسيق.

ولا يخفى على أحد ما أحدثه اختلاطُ العرب بالعجم في صدر الرسالة من آثار في الفكر الإسلامي من جهة وفي اللغة العربية من جهة أخرى. فلما دخل في دين الإسلام أفواجٌ من أمم لم يتذوقوا بيان العربية وقفوا على بعض الألفاظ القرآنية مجردةً عن سياقها وسباقها، مثل قوله تعالى: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وقوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى). فحمل بعضهم مثل هذه النصوص المتشابهة على ظاهرها وربطوا بين هذا الفهم وبين ما كانوا عليه من الاعتقاد المختلط بالوثنية أو اليهودية المحرفة أو غيرها من العقائد الفاسدة. وصار وجود هذه الألفاظ في حقهم موهما لتشبيه الباري وتجسيمه.

ولهذا كان في السلف من ينكر التحديث بمثل هذه الأحاديث الموهمة إشفاقاً على هؤلاء العجم مِن توهمِ التجسيم. وفي ذلك يقول القاضي عياض(544هـ) رحمه الله: (..رحم الله الإمام مالكاً فلقد كره التحديث بمثل هذه الأحاديث الموهمة للتشبيه والمشكلةِ المعنى.. والنبي صلى الله عليه وسلم أوردها على قوم عرب يفهمون كلام العرب على وجهه وتصرفاتهم في حقيقته ومجازه واستعارته وبليغه وإيجازه فلم تكن في حقهم مشكلة، ثم جاء من غلبت عليه العجمة وداخلته الأمية فلا يكاد يفهم من مقاصد العرب إلا نصَّها وصريحها..فتفرقوا في تأويلها أو حملها على ظاهرها شذر مذر فمنهم من آمن ومنهم من كفر)(2)

وأول ظهور للخوض في هذه النصوص ينسب إلى مقاتل بن سليمان(150هـ) الذي جهر بمقالة التشبيه في خراسان فقال: إن الله جسم وله جوارح وأعضاء من يد ورجل وعينين.

وهذا موقف من عدل في هذه النصوص عن اساليب العربية وركن الى احكام الحس و الوهم ففهم منها تشبيه الله عز وجل بمخلوقاته ووصفة بأوصاف الأجسام ولوازمها واثبات مشاركتها للمخلوق في اصل تركبه من اعضاء الوجه و اليدين و الساق و القدم ونحوها

---

(1) الآية (7) من سورة آل عمران

(2) الشفا 542/2.

وفي خراسان أيضا ظهر أول إنكار لمقالة مقاتل، إذ قام الجهم بن صفوان بالرد على مقاتل غير أنه أفرط في النفي كما أفرط خصمه في الإثبات. وجرت بين الفريقين مناظرات انتقل صداها إلى علماء المسلمين من السلف الصالح رضوان الله عليهم لما سارع العوام إليهم يسألون عن الحق في ما أحدثه هذا النزاع. وفي ذلك يقول الإمام أبو حنيفة(150هـ) رحمه الله: (أتانا من المشرق رأيان خبيثان، جهمٌ معطلٌ ومقاتلٌ مشبه)(1) ويقول أيضا:(أفرط جهم في النفي حتى قال إنه ليس بشيء وأفرط مقاتل في الإثبات حتى جعل الله تعالى مثل خلقه)(2)

وكان موقف السلف في أول ظهور هذه البدعة يقتصر على إظهار الطعن والبراءة من الخائض فيها من الفريقين كما سبق عن الإمام أبي حنيفة(3)

ولعل موقف الإمام مالك من أبرز المواقف التي تمثل هذا الموقف في تلك الحادثة المشهورة التي أخرجها البيهقي: (أن رجلاً دخل على الإمام مالك فقال: يا أبا عبد الله " الرحمن على العرش استوى "(4) كيف استواؤه؟ قال: فأطرق مالك وأخذته الرُّحضاء، ثم رفع رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجلُ سوءٍ صاحبُ بدعةٍ، أخرجوه، فأُخرج الرجل) وفي رواية (والكيف غير معقول)(5)

ثم احتاج الفكر الإسلامي في مرحلة ثانية إلى موقف أبعد من الموقف الأول، وهو حمل هذه النصوص على معان تحتملها في اللغة ولا يمنع من الحمل عليها نقل ولا عقل وسموا ذلك تأويلا. وبهذين الموقفين تجنب الفكر الإسلامي الخطر الذي أحدثه الخوض في مثل هذه النصوص ودرأ شبه التجسيم والتشبيه.

لكن الخوض في هذه النصوص عاد مرة أخرى لينتشر بين بعض المحدثين وبعض الحنابلة الذين اختاروا في هذه المسألة رأيا جديدا، خلاصته أنهم أثبتوا هذه الألفاظ في صفات الله عز وجل، وزادوا على ذلك بإثبات تكييف هذه الصفات. وزعموا أن هذه الكيفية هي التي يجب تفويض العلم بها إلى الله تبارك وتعالى دون العلم بالمعنى المراد. ثم ركبوا مركبا صعبا في نسبة هذا المذهب المستحدث المتأخر إلى السلف الصالح رضوان الله عليهم. وتعنتوا في إنكار التفويض والتأويل.

---

(1) انظر تاريخ بغداد 164/13.
(2) انظر تاريخ بغداد 164/13 وسير أعلام النبلاء 202/7.
(3) وانظر نحو هذا الموقف عن غيره من السلف في السنة لعبد الله بن أحمد 108/1.
(4) الآية (5) من سورة طه.
(5) الأسماء والصفات 515.

ثم قبل بهذا الرأي الشيخ ابن تيمية رحمه الله واجتهد في نصرته أي انتصار، ثم تابعه طائفة من أهل السنة قبلوا بهذا الرأي وقاموا على خدمة ما كتبه شرحا ونشرا وطبعا ودراسة. وتابعوه في كل ما ذهب إليه في هذه المسألة شبرا بشبر وذراعا بذراع. وأكثروا في الرسائل الجامعية والأبحاث المطبوعة من النقل عنه والاستشهاد بأقواله على نحو أوقعهم في تكرار وتقليد وتسليم معرض عن أقل درجات النظر والنقد. وقد نتج عن هذا الجهد الفكري انتشاره بين العوام مع ما فيه من المحاذير التي يتعين الكشف عنها نصحا لله ولرسوله ولعامة المسلمين.

ويمكن تفصيل هذه المحاذير في نقاط:

أولا: مخالفة السلف الصالح رضوان الله عليهم.

وقد تواتر عن السلف خلاف هذا المسلك الذي يحكيه ابن تيمية عنهم. بل ما ينقله أهل الإثبات عن السلف من الأقوال هو الحجة على أن أهل الإثبات لم يفهموا مذهب السلف وهو الحجة على أن أهل التفويض هم السلفيون في هذه المسألة.

وهذه النصوص التي فهموا منها نسبةَ هذا المسلك إلى السلف لا تساعد على ذلك وتدل على أن مذهبَ السلف بخلافه من وجوه:

أولا: أن بعض هذه النقول ينص على تفويض المعنى والمراد إلى الله أو ينص على وجوب الإيمان باللفظ والإمساكِ عن تفسيره وتأويله وترجمته ونحو ذلك مما عدَّه أهل التفويض من أركان مسلكهم.

ثانيا: اقتران نفي الكيفية بنفي لوازم الجسم.

ثالثا: التصريح بالإمساك عن التصرف في الرواية بزيادة أو تفسير، ولا شك أن هذا الإمساك يشمل عدَّ هذه الألفاظ من الصفات، لأن هذا التصرف لا يثبت إلا بصرف اللفظ عن ظاهره وهو تأويل كما سيأتي.

رابعا: النهي عن التحديث بها فلو كانت من صفات الله عز وجل لامتنع النهي عن التحديث بها، وإنما النهي عن التحديث بالمتشابه الذي يتبعه من زاغت قلوبهم يبتغون باتباعه الفتنة والتحريف.

خامسا: الاكتفاء بالقراءة في جواب السائل عنها، وفي مسلك ابن تيمية رحمه الله لا يُكتفى بذلك بل يُحتاج في الجواب إلى التصريح بعِّدها من الصفات وإثبات الكيفية المجهولة.

وهذه بعض النقول التي تشهد على وهمِ المخالف في ما حكاه عن السلف. ونبدأ بما نقله ابن تيمية وهو حجة لمخالفه في الحقيقة فقد سئل فقيل له: (ما قولكم في مذهب السلف في الإعتقاد ومذهب غيرهم من المتأخرين، ما الصواب منهما؟ وما تنتحلونه أنتم من المذهبين؟..

– فأجاب–..قال الله تعالى: "ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى"(1). فمن سبيلهم في الاعتقاد الإيمانُ بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في كتابه وتنزيله أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقصٍ منها، ولا تجاوزٍ لها، **ولا تفسير لها**، ولا تأويلٍ لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيهٍ لها بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين، بل أمرُّوها كما جاءت، **وردوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها.** وقال بعضهم ويروى **عن الشافعي: آمنت بما جاء عن الله وبما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على مراد رسول الله**، وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدقوه، **ولم يعلموا حقيقة معناها** فسكتوا عما لم يعلموه، وأخذ ذلك الآخر عن الأول ...

ولما سئل مالك بن أنس رحمه الله تعالى، فقيل له يا أبا عبد الله "الرحمن على العرش استوى" كيف استوى؟ فأطرق مالك وعلاه الرحضاء يعني العرق وانتظر القوم ما يجيء منه فيه، فرفع رأسه إلى السائل وقال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وأحسبك رجلَ سوء وأمر به فأُخرج.

... وثبت عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة أنه قال: اتفق الفقهاء كلهم من الشرق والغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل **من غير تفسير** ولا وصف ولا تشبيه، **فمن فسر شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وفارق الجماعة** فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة.

...وثبت عن الحسن البصري أنه قال.. الحمد لله الذي من الإيمان به الجهلُ بغير ما وصف به نفسه. وقال سحنون: من العلم بالله السكوت عن غير ما وصف به نفسه. وثبت عن الحميدي أبي بكر عبد الله بن الزبير أنه قال: أصول السنة فذكر أشياء ثم قال وما نطق به القرآن والحديث مثل "وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم.."(2) وما أشبه هذا من القرآن والحديث **لا نزيد فيه ولا نفسره ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة** ونقول "الرحمن على العرش استوى" ومن زعم غير هذا فهو جهمي.

---

(1) الآية (115) من سورة النساء

(2) الآية (64) من سورة المائدة.

فمذهب السلف رضوان الله عليهم إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ونفيُ الكيفية عنها لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وإثبات الذات إثباتُ وجودٍ لا إثبات كيفية فكذلك إثبات الصفات)(1)

وأنت إذا تأملت هذه الأقوال لم تجد فيها إثباتَ الصفات مع نفي الكيفية. بل وجدت فيها النصَّ على الوقوف على ما وقف عليه القرآن والسنة والإمساكَ عن الزيادة على هذه الألفاظ أو النقصِ منها والنهيَ عن تجاوزها وتفسيرها وردَّ العلم بمعناها بها إلى قائلها. وأي كلام أصرح مما نص عليه الإمام الشافعي من وجوب الإيمان بما جاء عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم على مراد الله ورسوله، وأنهم علموا أن المتكلم بها صادق فصدقوه ولم يعلموا حقيقة معناها فسكتوا عما لم يعلموا؟ وهذا المسلك الذي يحكيه ابن تيمية لا يقف على ما وقف عليه القرآن والسنة بل يزيد على ذلك بعدِّ هذه الألفاظ من الصفات ويثبت لها كيفية مجهولة ويشتق من ألفاظها فيتجاوزها إلى تصاريفها وينكر نفي العلم بمعناها.

ومما استدلوا به وهو حجة عليهم ما ذكره ابن القيم فقال: (قول شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد المقدسي الذي اتفقت الطوائف على قبوله وتعظيمه وإمامته خلا جهمي أو معطل... قال في عقيدته ومن السنة قول النبي: " ينزل ربنا إلى سماء الدنيا".. فهذا وما أشبهه مما صح سنده وعدلت روايته نؤمن به ولا نرده ولا نجحده ولا نعتقد فيه تشبيهه بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين، بل **نؤمن بلفظه ونترك التعرض لمعناه، وقراءتُه تفسيره**)(2)

فأي حاجة إلى بيان دلالته على التفويض مع التصريح بالإيمان باللفظ وترك التعرض لمعناه والاكتفاءِ بقرائته في تفسيره؟ وأين هذا من مذهب يسمي التفويض تجهيلاً ويعيب الإيمانَ بألفاظ لا يعرف المفوض معناها؟

ومما يؤكد أن ابن قدامة يختار التفويض بالمعنى الذي ذكره أهل السنة أنه نصَّ على أن الإيمان في هذا الموطن إيمانٌ بمجرد الألفاظ مع تفويض العلم بمعناها إلى الله فقال: (..وأما إيماننا بالآيات وأخبار الصفات فإنما هو **إيمان بمجرد الألفاظ** التي لا شك في صحتها ولا ريب في صدقها، **وقائلُها أعلم بمعناها فآمنا بها على المعنى الذي أراد ربنا** تبارك وتعالى فجمعنا بين الإيمان الواجب ونفي التشبيه المحرم ... وأما قوله: هاتوا أخبرونا ما الذي يظهر لكم من معنى هذه الألفاظ الواردة في

---

(1) مجموع الفتاوى4/1-7

(2) اجتماع الجيوش 86.

الصفات؟ فهذا قد تسرع في التجاهل والتعامي كأنه لا يعرف معتقد أهل السنة وقولَهم فيها وقد تربى بين أهلها وعرف أقوالهم فيها وإن كان الله سبحانه وتعالى قد أبكمه وأعمى قلبه إلى هذا الحد بحيث لا يعلم مقالتهم فيها مع معاشرته لهم واطلاعه على كتبهم.. وبين أنه **إذا سألَنا سائل عن معنى هذه الألفاظ قلنا: لا نزيدك على ألفاظها زيادة تفيد معنى بل قراءتُها تفسيرها من غير معنى بعينه ولا تفسير بنفسه، ولكن قد علمنا أن لها معنى في الجملة يعلمه المتكلم بها فنحن نؤمن بها بذلك المعنى، ومن كان كذلك كيف يسأل عن معنى وهو يقول لا أعلمه؟)**(1)

ثانيا التطاول على علماء الأمة والتعصب في رفض رأيهم في هذه المسألة:

يعز على كل طالب علم أن يكشف عن بعض ما صدر من أهل السنة من وقيعة وتعصب على من خالفهم في هذه المسألة، ونحن إذ ننبه على بعض ذلك لا نريد به إلا أن تعتذر لله ولرسوله ولعامة المسلمين عن السبب الذي سوغ الكشف عن مثار هذه الفتنة. فقد انتشر الطعن والتعصب بين العوام حتى صرت تسمع الطعن بأهل التأويل من بعض من لم يفهم معنى التأويل ولا يكاد يصبر على تفهيمه. فمن هذا التعصب على المخالف قول الدكتور صالح الفوزان: (أما كون الأشاعرة لم يخرجوا عن الإسلام فهذا صحيح هم من جملة المسلمين وأما أنهم من أهل السنة والجماعة فلا لأنهم يخالفون أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات من غير تأويل)(2)

ويقول ابن باز رحمه الله :(فالأشاعرة وأشباههم لا يدخلون في أهل السنة في إثبات الصفات لكونهم قد خالفوهم في ذلك وسلكوا غير منهجهم...كما أنه لا مانع أن يقال: إن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة في باب الأسماء والصفات وإن كانوا منهم في الأبواب الأخرى) (3)

وأصعب منه وصف ابن تيمية(4) وابن القيم(5)رحمهما الله تعالى للأشاعرة بالمخانيث

ومنه قول ابن القيم رحمه الله:(**..بل الذي بين أهل الحديث والجهمية من الحرب أعظم مما بين عسكر الكفر وعسكر الإسلام)**(1)

---

(1) تحريم النظر في كتب الكلام 59 وانظر ذم التأويل 11

(2) تنبيهات على مقالات الصابوني 62

(3) تنبيهات في الرد على من تأول الصفات 42.

(4) انظر الحسنة والسيئة ضمن مجموع الفتاوى وانظر أيضاً 348/14. 359/6 ، 227/8 و114/2

(5) شرح قصيدة ابن القيم 203/2

ومنه أيضا قصيدة نشرها بعض المعاصرين وصار الأحداث يحفظونها في باكورة حياتهم العلمية وهي القصيدة التي تعرف بنونية القحطاني وهي لأبي محمد عبد الله بن محمد القحطاني الأندلسي (387هـ) بتحقيق محمد بن أحمد سيد أحمد
ومن أبيات هذه النونية:

والآن أهجو الأشعري وحزبه **وأذيع ما كتموا من البهتان**
لأقطعن بمعولي أعراضكم ما دام يصحب مهجتي جثماني
ولأكتبن إلى البلاد بسبكم فيسير سير البزل بالركبان

لم أدخر عملاً لربي صالحاً لكن بإسخاطي لكم أرضاني(2)

فمن يلوم الصغار الأحداث وقد استفتحوا تعليمهم بوصف العلماء بالمخانيث! وتصوير الخلاف بأنه حرب أشد من الحرب بين الكفر والإيمان؟ من يلوم الأحداث إذا جعلنا السب وتقطيع الأعراض متونا تأصل وترسخ ثقافاتهم! من يلوم الأحداث ونحن نسمع على لسان الأكابر احتكار الانتساب إلى أهل السنة وصرف شهادات الانتماء لمن وافق والحكم بالبدعة على من خالف! هذا التطاول هو الذي شجع على ظهور مؤلفات تصف عالما بأنه الكلب العاوي ومؤلفات تجد في عناوينها الكرّ والتنكيل والهجر والتبديع وسل السيوف والمصارعة. فمن يلوم من تربى على هذه الذي يسمى جرحا وتعديلا أن يهجر إخوانه عمار المساجد المشائين في الظلمات معه.

ثالثا: إيهام وصف الله عز وجل بالأبعاض

لو رجعنا إلى تلك النصوص لوجدنا فيها ألفاظا توهم منها بعض الناس إثبات الجوارح والأعضاء، أما أهل السنة فقد بان لهم أن وصف الله عز وجل بالأبعاض والأجزاء يخالف التنزيه. وشارك في هذا التنزيه من سمى هذه النصوص نصوص الصفات
والحق أنها ألفاظ أضيفت إلى الله عز وجل. وليس كل مضاف صفة. وأولُ من عُرف عنه تسميةُ هذه المضافات بهذه التسمية هو عبد الله بن كُلاب القطان(1) وإنما عدها ابن كلاب من الصفات

---

(1) اجتماع الجيوش الإسلامية 154 وانظر الصواعق المرسلة 1333/4

(2) انظر نونية القحطاني 54-50.وقد عد رضاء الله المباركفوري الأشاعرة والماتريدية من الحركات الهدامة والفتن في مقدمة تحقيقه كتاب العظمة83/1

لغرضين، ليقابل بذلك ما انتشر في عصره من إثباتها على سبيل الجوارح والأعضاء، وليقطع المناظرة في هذه المسألة فكل ما أورده المناظر في هذه المسألة يرد عليه مثله إذا ثبت أنها من صفات الله عز وجل. فإذا قال المعارض مثلاً الوجه يستلزم الأجزاء والأبعاضَ قيل الوجه صفة ولا تستلزم ذلك كما أثبتم العلم ولم يستلزم ذلك. ومن كلام ابن كلاب ظهر ما اشتهر بعده من تقسيم الصفات إلى صفات عقلية يمكن إثباتها بالعقل مع النقل وصفات خبرية يستقل الخبر بإثباتها ولا مدخل للعقل في إثباتها كاليد والوجه ونحوها.

وكان هذا المذهب على ما يفهم من حكاية الإمام الأشعري مغايراً لقول أهل الحديث لكنه صار فيما بعد قولَ جمهور المحدثين لِما تميز به من تخلصه من الإلزامات والاعتراضات التي يثيرها المخالف وما تميز به من عدم الحاجة معه إلى كثير من الخوض في هذه المسألة في الاحتجاج ودفع الاعتراض كما سبق. فالإمام الأشعري لما حكى قول ابن كلاب حكاه مقابلاً لقول المجسمة وقول أهل الحديث فقال: (قالت المجسمة له يدان ورجلان ووجه وعينان وجنب يذهبون إلى الجوارح والأعضاء. وقال أصحاب الحديث لسنا نقول في ذلك إلا ما قاله الله عز وجل أو جاءت به الرواية من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقول وجه بلا كيف ويدان وعينان بلا كيف. وقال عبد الله بن كلاب أطلق اليد والعين والوجه خبراً)(2)

لكن هذا المذهب لما صار إلى بعض الغلاة من المنتسبين إلى أهل الحديث ابتعدوا به عن أصله فأفقدوا لفظ الصفة بعضاً من الهيبة بأمرين

الأول: أنهم عدوا كل مضاف إلى الله صفة له. بل ربما عدوا من الصفات ما لم يرد مضافاً أصلاً كالفراش مثلاً، لا يضبطهم فيه ضابط.

والأمر الثاني: أنهم خلطوا بين لفظ الصفات ولفظ الأبعاض خلطاً عجيباً، فإذا كان ابن كلاب قد عدَّ هذه الألفاظَ من الصفات ليقابل مذهب المجسمة الذين عدوها من الأجزاء والأبعاض فإن هؤلاء الغلاة ملأوا أفواههم بلوك هذين المصطلحين حتى غدا لفظ الصفات في كلامهم كأنه مصطلح خاص

---

(1) قال ابن السبكي في ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى299/1: (أحد أئمة المتكلمين، وكلاب مثل خطاف لفظا ومعنى بضم الكاف وتشديد اللام لقب به لأنه كان لقوته فى المناظرة يجتذب من يناظره كما يجتذب الكلاب الشئ .. ووفاة ابن كلاب فيما يظهر بعد الأربعين ومائتين بقليل.. ورأيت الإمام ضياء الدين الخطيب والد الإمام فخر الدين الرازى قد ذكر عبد الله بن سعيد فى آخر كتابه غاية المرام فقال ومن متكلمي أهل السنة فى أيام المأمون عبد الله بن سعيد التميمى الذى دمر المعتزلة فى مجلس المأمون وفضحهم ببيانه..) وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء 74/11.

(2) مقالات الإسلاميين 217

في لفظ الأبعاض، فيظهر من صنيعهم وكلامهم عدم التفريق بين المصطلحين كأنهما مترادفان على معنى واحد ولكن يحتفظون بلفظ الصفة للتترس به في المناظرة. بل ربما عدوا أبعاض المخلوقين من صفاته أيضاً وهذا يشير إلى عكسه في الخالق.

ولابد من الإشارة إلى بعض ما يدل على ذلك.

فمن ذلك قول ابن تيمية رحمه الله في الجواب عن ما حكاه الفخر الرازي عن الحنابلة أنهم يلتزمون الأجزاء والأبعاض: (فإذا كان هذا قوله فمعلوم أن هذا القول الذي حكاه هو قول من يثبت هذه بالمعنى الذي سماه هو أجزاءً وأبعاضاً فتكون هذه **صفاتٍ قائمةٌ بنفسها كما هي قائمة بنفسها في الشاهد**، كما أن العلم والقدرة قائم بغيره في الغائب والشاهد. **لكن لا تقبل التفريق والانفصال** كما أن علمه وقدرته لا تقبل الزوال عن ذاته وإن كان المخلوق يمكن مفارقة ما هو قائم به وما هو منه يمكن مفارقة بعض ذلك بعضاً فجواز ذلك على المخلوق لا يقتضي جوازه على الخالق. وقد عُلم أن الخالقَ ليس مماثلاً للمخلوق وأن **هذه الصفاتِ وإن كانت أعياناً فليست لحماً ولا عصباً ولا دماً** ولا نحو ذلك ولا هي من جنس شيء من المخلوقات..)⁽¹⁾. وحاصله أنه أثبت المعنى الذي سماه الرازي أبعاضاً واعترف بأنها أعيان قائمة بنفسها لا تقبل التفريق والانفصال عن الذات. وهذا هو عين مذهب المجسمة الهشامية.

وقال أيضاً: (..جميع الناس من المثبتة والنفاة متفقون على أن **هذه المعاني التي حكيناها عن خصمك هي التي تظهر للجمهور ويفهمونها من هذه النصوص** من غير إنكار منهم لها ولا قصور في خيالهم ووهمهم عنها، والنفاة المعتقدون انتفاءَ هذه الصفات العينية لم يعتقدوا انتفاءها لكونها مردودةً في التخيل والتوهم، و**لكن اعتقدوا أن العين التي تكون كذلك هو جسم واعتقدوا أن الباري ليس بجسم فنفوا ذلك.**

ومعلوم أن **كون الباري ليس جسماً ليس هو مما تعرفه الفطرة بالبديهة** ولا بمقدمات قريبة من الفطرة ولا بمقدمات بينة في الفطرة، بل بمقدمات فيها خفاء وطول وليست مقدماتٍ بينةً ولا متفقاً على قبولها بين العقلاء، بل كل طائفة من العقلاء تبين أن من المقدمات التي نفت بها خصومها ذلك ما هو فاسد معلوم الفساد بالضرورة عند التأمل وترك التقليد. وطوائف كثيرون من أهل الكلام يقدحون في ذلك كله ويقولون بل **قامت القواطع العقلية على نقيض هذا المطلوب وأن الموجود**

---

(1) بيان تلبيس الجهمية 92/1

القائم بنفسه لا يكون إلا جسماً وما لا يكون جسماً لا يكون إلا معدوماً ومن المعلوم أن هذا أقرب إلى الفطرة والعقول من الأول)(1)

فأنت ترى في هذا النص أن ابن تيمية رحمه الله يعدُّ هذه الصفات قائمةً بنفسها في الغائب كما هي قائمةٌ بنفسها في الشاهد، ويؤكد هذا المعنى بأن هذه الصفات وإن كانت أعياناً فليست لحماً ولا عصباً لكنها صفات عينية، ثم يعيب على من نفاها لاعتقاده أن العين التي تكون كذلك تكون جسماً والباري ليس بجسم فنفاها عنه. ثم يمهد لهذا القول بالطعن في مقدمات نفي التجسيم ويقرره بأن إثباته أقرب إلى الفطرة والعقول من الأول وأن نفيه يقتضي عدم الباري سبحانه.

ويحكي ابن تيمية رحمه الله عن المتكلمين من أهل الإثبات أنهم يفرقون بين العلم والقدرة ونحوها وبين الوجه واليد ونحوها ويعدُّ هذه من الصفات في الغائب والشاهد ويثبت بينهما اختلافاً، وهذا الاختلاف واحد في الشاهد والغائب فيقول: (..بل نقول كما يعلم الفرق في صفاتنا بين العلم والقدرة وبين الوجه واليد ونحوهما– فإن الحقائق لا تختلف شاهداً ولا غائباً كما يفرق في حقنا بين العلم والقدرة والسمع والبصر فلكل صفة من هذه خاصة ليست للأخرى –كذلك هذه العقيدة في حق الله وإن قيل إن ذلك يقتضي التكثر والتعدد. وكذلك نفرق بين الوجه واليد والعين وبين العلم والقدرة ونحو ذلك وإن قيل هذا يقتضي التجسيم والتركيب والتأليف... لكن علمنا أن ذاته ليست مثل ذوات المخلوقين وعلمنا أن **هذه الصفات جميعَها ما يفهم أنه عين يقوم بغيره وما يفهم منه أنه معنى قائمٌ بغيره** نعلم أن جميع صفات الرب ليست كصفات المخلوقين فإن الشرع والعقل قد نفى المماثلة، والشرع والعقل يثبتان أصل الصفات كما يثبتان الذات فإن إثباتَ ذات لا تقوم بنفسها ممتنع في العقل، **وإثباتُ قائم بنفسه يمتنع وصفه بهذه الصفات ممتنع في العقل، بل العقل يوجب أن الذات القائمة بنفسها لا تكون إلا بمثل هذه الصفات)**(2)

وأنت ترى ما آل إليه عد هذه الألفاظ من الصفات فقد استحال لفظ الصفات مرادفاً للفظ الأبعاض في الخالق والمخلوق والغائب والشاهد، ولم يُبقِ إثبات الأعيان التي تقوم بغيرها وما تقتضيه من التكثر والتركيب بقية لمعنى الصفة.

وإذا انتقلت إلى كلام المعاصرين وجدتَ مثلَ هذا الخلطِ والتخليط بين المصطلحين فمن ذلك أن ابن عثيمين رحمه الله يخلط بين لفظ الصفات ولفظ الأعضاء فيقول: (لا يصح في ضابط الإثبات

---

(1) المصدر السابق94/1

(2) بيان تلبيس الجهمية 1/ 103

الاعتماد على مجرد الإثبات بلا تشبيه، لأنه لو صح ذلك لجاز أن يُثبت المفتري لله **أعضاء** كثيرةً مع نفي التشبيه فيقول إن لله كبداً لا كأكباد العباد وأمعاءً لا كأمعائهم ونحو ذلك مما يتنزه الله تعالى عنه كما أن له وجهاً لا كوجوههم)(1)

وقال أيضا في هذه الصفات الخبرية: (..لانقول إنها أجزاء وأبعاض **بل نتحاشا هذا اللفظ** لكن مسماها لنا أجزاء وأبعاض لأن الجزء والبعض ما جاز انفصاله عن الكل فالرب لا يتصور أن شيئاً من هذه الصفات كاليد أن تزول أبداً لأنه موصوف بها أزلاً وأبداً ولهذا لا نقول إنها أجزاء وأبعاض)(2) ولا يخفى أن هذا النص فيه إثباتُ المعنى المحظور مع تحاشي اللفظ.

رابعا: فتح باب الاضطراب في صفات الله تعالى

هذا الخوض في المتشابه فتح باب الاضطراب في صفات الله تعالى على مصراعيه. وقد فشل هذا المنهج في وضع ضابط تحصر به الصفات التي يثبتها بعضهم ويؤولها بعضهم . ورغم ما يدعيه هذا المنهج من اختصاصه برفع الخلاف والقدرة على الجمع والتوحيد نجد الواقع يشهد على تناثر كلامهم في الصفات على نحو لا يخفى اضطرابه على متأمل.

ويعوز هذا المنهج أن يحدد ضابطا تتميز به نصوص الصفات من غيرها حتى لا تبقى هذه النصوص ملغمة إذا حملها حامل على ما تحتمله في اللغة ترصد له من يعدها من نصوص الصفات فرماه بالتعطيل والتجهم.

فإذا أنكر أحدهم عدَّ نص من النصوص من أخبار الصفات وسلك به مسلك التأويل لزمه جواز التأويل في غيره إلا أن يذكر فرقاً بين النصوص ودونه خرط القتاد.

وقد اعترف ابن عثيمين رحمه الله بأن إخراج نص من النصوص يبطل هذه القاعدة بالكلية فقال: (نصوص الصفات تجري على ظاهرها اللائق بالله تعالى بلا كيف، وهذه القاعدة تجري على كل فرد من أفراد النصوص وإن لم ينصوا عليه بعينه، ولا يمكننا أن نخرج عنها نصاً واحداً إلا بدليل عن السلف أنفسهم. ولو قلنا إنه لابد أن ينصوا على كل نص بعينه لم يكن لهذه القاعدة فائدة)(3) .

ولما أثبت ابن عثيمين شمولَ هذه القاعدة كشف في تطبيقه العملي لهذه القاعدة عن مآلها وهو يقول:

---

(1) تقريب التدمرية ضمن مجموع فتاويه 201/4.

(2) المصدر السابق1/ 87

(3) مجموع فتاوى ابن عثيمين 185/1

(إذا كان هذا الحديث يدل على أن لله مللاً فإن ملل الله ليس كمثل مللنا، بل هو ملل ليس فيه شيء من النقص... فإنه ملل يليق به عز وجل)(1) وقوله: (صفة الهرولة.. فلا تستوحش يا أخي من شيء أثبته الله تعالى لنفسه، واعلم أنك إذا نفيت أن يأتي هرولة فسيكون مضمون هذا النفي صحةَ أن يقال إن الله لا يأتي هرولة وفي هذا ما فيه)(2)

ووصل الأمر إلى إثبات العجبَ الحقيقي والضحكَ والفرحَ والغضب والاستهزاء والكراهية. حتى قال أحدهم: (العجب معلوم المعنى، مجهول الكيفية، والإيمان به واجب، والتعمق والتشكك به بدعة)(3).

وقال القاضي أبو يعلى: (...فهذا حد الفراش في الشاهد فأما الفراش المذكور في الخبر فلا نعقل معناه كغيره من الصفات)(4) ويقول آخر: (العَجب صفة من صفات الله تعالى.. وهو عَجَب حقيقي يليق بالله تعالى)(5)

خامسا: أن هذا المذهب أوصل إلى إثبات الكيفية في صفات الله عز وجل

الكيفية من لوازم الأجسام المخلوقة، فلا يمكن أن تضاف إلى الخالق سبحانه. ولن تكتسب القبول إذا زعم أنها كيفية مجهولة. فأي كمال في إثبات الكيفية ؟ وكيف يكون النقص في العلم بكيفية صفاته وأفعاله؟ فمثلاً يقول ابن عثيمين: (السلف لا ينفون الكيف مطلقاً لأن **نفي الكيف مطلقاً نفي للوجود، وما من موجود إلا وله كيفية** لكنها قد تكون معلومة وقد تكون مجهولة، وكيفية ذات الله تعالى وصفاته مجهولة لنا.. وعلى هذا فنثبت له كيفية لا نعلمها... **ونفي الكيفية عن الاستواء مطلقاً هو تعطيل محض لهذه الصفة** لأنا إذا أثبتنا الاستواء حقيقة لزم أن يكون له كيفية وهكذا في بقية الصفات)(6).

---

(1) المصدر السابق 174/1 وانظر صفة الملل في إبطال التأويلات 370/2

(2) مجموع فتاوى ابن عثيمين 1/ 172

(3) الصفات الإلهية للدكتور لمحمد أمان 295.

(4) إبطال التأويلات 1/ 149

(5) العقيدة الصافية لسيد سعيد السيد 386

(6) مجموع فتاوى ابن عثيمين 194/1

والذي يبدو لي والله أعلم أن معنى الكيفية ولوازمها قد خفي على المعاصرين. لكنهم اكتفوا بشهرة إثباتها عن ابن تيمية فتابعوه على ذلك تقليدا. وإذا كان الظن بالمعاصرين أنهم لا يدركون ما يقتضيه إثبات الكيفية فإن ابن تيمية رحمه الله ينص على إثبات الكيفية التي تستلزم الكمية والشكلَ، وينسب ذلك إلى قول أكثر أهل الحديث والسنة قول السلف. فيقول ابن تيمية رحمه الله معترضاً على من ينفي الكيفية من المتكلمين (..وأما قوله الكيفية تقتضي الكمية والشكل، فإنه إن أراد أنها تستلزم ذلك فمعلوم أن الذين أثبتوا الكيفية إنما أرادوا الصفات التي تخصه كما تقدم، **وإذا كان هذا مستلزماً للكمية فهو الذي يذكره المنازعون أنه ما من موصوف بصفة إلا وله قدْر يخصه**، وأكثر أهل الحديث والسنة من أصحاب الإمام أحمد رحمه الله وغيرهم لا ينفون ثبوت الكيفية في نفس الأمر بل يقولون لا نعلم الكيفية..وهو موافق لقول السلف رضي الله عنهم والأئمة كما قالوا لا يعلم كيف هو إلا هو، وكما قال مالك الاستواء معلوم والكيف مجهول وأمثال هذا كثير في كلامهم ومنهم من ينفي ذلك ويقول لا ماهية له فتجري في مقال ولا كيف فيخطر ببال وهذا قول ابن عقيل وغيره وهذا موافق لقول نفاة الصفات...ومعلوم أن الموجود يُنظر في نفسه وفي صفته **وفي قدرْه**، وإن كان اسم الصفة يتناول قدْره ويستلزم ذاته أيضاً، فإذا عُلم بصريح العقل أنه لا بد له من وجود خاص أو حقيقة يتميز بها ولا بد له من صفات تختص به لا يشركه فيها أحد فيقال **وكذلك قدره)**(1).

وفي هذا النص يقف ابن تيمية رحمه الله على محاولة مخالفه كشف اللوازم التي لا يخفى قبح إثباتها. والعجيب أنه رحمه الله يقلل من خطر إثبات هذه اللوازم. ولم ينكر على من أثبت الكيفية والكمية إذا كانت هذه الكمية من صفاته التي تختص به ولا يشاركه فيها غيره. ثم قاس إثبات مقدار وكمية لله عز وجل تخصه ولا يشاركه فيها أحد غيره على إثبات وجود وصفات تختص به ولا يشاركه فيها أحد . بل عد ذلك من المعلوم.

فما أصعب ما أوصلنا إليه الخوض في المتشابه إذا صرحنا بإثبات الكيفية والكمية والمقدار. ولن يردنا إلى التنزيه أن نزعم أن ما أثبتناه من المقدار والكمية والحجم هو مما يختص به الباري سبحانه . فمثل هذا الاختصاص لا يزيد على ما زعمه المجسمة من إثبات التجسيم مع اختصاص الباري سبحانه بجسم أكبر حجما ومقدارا من كل موصوف بالحجم والمقدار.

سادسا: مخالفة أساليب العربية:

---

(1) بيان تلبيس الجهمية347/1

وهذه المخالفة وقعت على وجه يُحتاج معه إلى بيان من صاحب الخطاب ينبه فيه على استثناء هذه النصوص من بين أخواتها من آيات الكتاب الكريم من كل ما دعانا إليه من تدبر وفهم يوافق لغة العرب وأساليبهم.

وعدم جواز حمل النصوص على ما تقتضيه أساليب العربية المستعملة في الصدر الأول يُحتاج معه إلى بيان من الشارع ينبه فيه على اختصاص هذه النصوص بعدم جواز حملها على ما يجوز حمل مثلها عليه مما جرى به استعمال العرب في التعبير والبيان. فلو كان مراد الشارع بها إثبات الصفات لوجب أن يصدر بيان من الشارع يحذر من حملها على ما تحمل عليه أخواتها مما تحتمله في اللغة ونحتاج مع ذلك إلى بيان وجه دلالتها على إثبات الصفات. لكن شيئا من هذا البيان الذي تحتاجه الأمة لم ينقل عن الشارع ولم ينقل عن الصحابة والتابعين . بل ثبت عن بعض الصحابة حمل بعض هذه النصوص على ما تحتمله في العربية، وثبت عن التابعين التصريح بأن هذه النصوص لا تحمل على ما جاءت به مما تُوُّهم تشبيها مع النهي عن أدنى تصرف فيها والمر بالاكتفاء في تفسيرها بالقراءة. وثبت عنهم فوق ذلك ما ثبت عن بعض الصحابة الكرام.

ويكفيك أن تعلم أن هذا المذهب في تفسير المتشابه لا يكاد يرضى به عالم من علماء اللغة في المتقدمين والمتأخرين. وهذه جهود الأمة في تفاسير القرآن الكريم تشهد بذلك.

سابعا: مخالفة أئمة المذاهب المتبوعة

النقطة التي استقر عليها الخوض في المتشابه هي ما يسمى إثبات الصفات وتفويض العلم بكيفية الصفة إلى الباري سبحانه. وهذا الذي انتهى إليه ذلك الخوض لا يصح عن أحد من الأئمة. بل صح عنهم ما يخالفه. أما الإمام أبو حنيفة رحمه فلا ينازع في مخالفته لهذا المنهج.

فمن ذلك ما سبق عن الإمام الشافعي وما سبق عن الإمام مالك في الاستواء. وقد كان الإمام مالك ينهى عن التحديث بالمتشابه وينكره إنكاراً شديداً(1) ونقل الذهبي نحوه عنه وعن غيره من السلف فقال: (وقال الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي ومالكَ بن أنس وسفيانَ الثوري والليثَ بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفاتُ فكلهم قالوا لي أمروها كما جاءت بلا تفسير)(2)

---

(1) انظر التمهيد لابن عبد البر 148/7

(2) العلو للعلي الغفار للذهبي 140/1. وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى 3 /2 والأسماء والصفات 516. وانظر نهي سفيان بن عيينة عن تفسيرها بالعربية أو الفارسية في الأسماء والصفات 397. وانظر نحوه عن عامة السلف في 448 و537. وانظر

ومن ذلك ما صح عن الإمام أحمدَ بنِ حنبل أنه نفى الكيف والمعنى فقال في قول النبي صلى الله عليه وسلم" إن الله ينزل إلى سماء الدنيا" وما أشبهه من الأحاديث: (نؤمن بها ونصدق بها **لا كيف ولا معنى**، ولا نرد شيئاً منها، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق ولا نرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نصف اللهَ بأكثرَ مما وصف به نفسه بلا حدٍ ولا غاية "ليس كمثله شيء وهو السميع البصير". ونقول كما قال ونصفه بما وصف به نفسه لا نتعدى ذلك ولا يبلغه وصف الواصفين نؤمن بالقرآن كله محكمِه ومتشابَهِه ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شُنِّعت ولا نتعدى القرآنَ والحديث)(1)

وقال شيخ الحنابلة أبو الفضل التميمي في اعتقاد الإمام المبجل ابن حنبل: (وسئل **قبل موته بيوم** عن أحاديث الصفات فقال تمرُّ كما جاءت ويُؤْمن بها ولا يرد منه شيءٌ **إذا كانت بأسانيد صحاح** ولا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه **بلا حد ولا غاية** " ليس كمثله شيء وهو السميع البصير" **ومن تكلم في معناها ابتدع**.. فهذا وما شاكله محفوظ عنه وما خالف ذلك فكذب عليه وزور)(2)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام عل أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تحقيق مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان في إشارات المرام للبياضي 186-189. وانظر تصريح الذهبي بتفويض المعنى والسكوت عن ما سكت عليه السلف في ميزان الإعتدال 96/4

(1) انظر لمعة الاعتقاد لابن قدامة 9 وتحريم النظر في كتب الكلام 39. وانظر استدلال ابن تيمية بهذا القول في بيان تلبيس الجهمية 431/1. وعزاه إلى الخلال في السنة يرويه عن الإمام أحمد بسند صحيح.

(2) ص 307. وانظر نحو هذا التصريح عن طائفة من السلف في سنن البيهقي الكبرى 3/3 وشعب الإيمان 105/1 والتمهيد لابن عبد البر 148/7.